



العلاقات الخارجية في الهند: دور متنام للولايات

أميتاب ماتو / هابيمون جاكوب

Amitabh Mattoo / Happymon Jacob

يمنح الدستور الهندي الحكومة الفدرالية في نيودلهي سلطات قضائية حصرية تقريباً في شئون سياسة الدفاع والعلاقات الخارجية. كما مارست الحكومة الفدرالية، عملياً، سيطرة قوية في العلاقات الخارجية الهندية منذ تطبيق الدستور عام ١٩٥٠. وقد لعبت الولايات المكونة دوراً بسيطاً في صياغة أو تنفيذ العلاقات الخارجية للدولة ما عدا بعض الحالات الاستثنائية. إلا أن هذه السيطرة المركزية بدأت تضعف خلال العقد الماضي. يعود السبب في ذلك إلى عدد من العوامل المختلفة، ويبدو أن هذا التآكل الخفيف، بحكم الواقع إن لم يكن بحكم القانون، سيستمر خلال العقد التالي. ويبدو أن هذا التراخي التدريجي للسيطرة المركزية على السياسة الخارجية هو عمل غير مقصود أو طوعي من قبل حكومة الاتحاد.

لو نظرنا نظرة سريعة على الجدول السابع للدستور الهندي فإننا نجد أن حكومة الاتحاد تتمتع بصلاحيات مطلقة لصياغة وتنفيذ قرارات سياسات البلد في مجال الدفاع والخارجية. إن هذا الجدول من الدستور الهندي يضع بين أيدينا تقسيمات الصلاحيات ويحتوي على ثلاثة قوائم هي: قائمة الاتحاد وقائمة الولاية والقائمة المتزامنة. تعمل الحكومة الفدرالية على سن التشريعات في القضايا التي تأتي ضمن قائمة الاتحاد بينما تسن الوحدات المكونة التشريعات الواردة في قائمة الولاية. تشمل القائمة المتزامنة على البنود التي تشترك الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات في سلطاتها القانونية. ولا تحتوي قائمة الولاية أو القائمة المتزامنة على أية بنود تتناول مباشرة قضايا السياسة الدفاعية أو الخارجية الهندية. سيكون من الضروري، ضمن هذه الظروف، البحث عن دليل خارج إطار الدستور. هل هناك حالات استطاعت الوحدات المكونة من خلالها التأثير على القرارات المتخذة في مجال الدفاع والسياسة الخارجية للدولة وذلك بواسطة وسائل وممارسات خارج نطاق الدستور؟

بينما تفقر الولايات إلى سلطات قضائية دستورية مباشرة في الشؤون الخارجية، نجد أن الحقيقة عملياً تبدو مختلفة بعض الشيء. ذلك أنه منذ أوائل التسعينات، حدث ضعف تدريجي في قبضة الحكومة الفدرالية على السياسة الخارجية للدولة. يبدو أن هناك أربعة أسباب متداخلة لهذا التأثير المتزايد على صنع السياسة الخارجية الذي تمارسه الوحدات المكونة. أولاً، الوضع الدستوري الخاص لولاية معينة مثل الحكم الذاتي الذي تتمتع به

ولاية جامو وكشمير والذي يعطي القيادة السياسية للولاية دوراً في صناعة السياسة الخارجية للدولة. لقد استطاع الوزير الأول لولاية جامو وكشمير، مفتي محمد سيد، أن يؤثر في الماضي القريب على سياسة الهند تجاه باكستان. ويعتبر سيد هو المهندس الرئيسي لعدد من الإجراءات التي تم تطبيقها بين البلدين بهدف بناء الثقة. تشمل هذه الإجراءات استئناف خدمات نقل الحافلات (سرينغار-مظفرآباد) على خط الحدود

بينما تفقر الولايات إلى سلطات قضائية دستورية مباشرة في الشؤون الخارجية، نجد أن الحقيقة عملياً تبدو مختلفة بعض الشيء.

الذي يفصل جامو وكشمير ما بين الهند وباكستان، بالإضافة إلى تعاون لم يسبق له مثيل بين إسلام آباد ونيودلهي على أثر الهزة الأرضية العنيفة التي ضربت جامو وكشمير في خريف عام ٢٠٠٥.

ثانياً، يؤثر الوزن السياسي لأحد زعماء الولايات على السياسة الخارجية، وإن يكن بشكل غير رسمي. أحد الأمثلة على ذلك هو أمريندر سينغ وهو الوزير الأول

للبنجاب. استطاع سينغ أن يتواصل مع منطقة البنجاب في الباكستان على أساس تقاليد ثقافية مشتركة، تدعى بنجابيات، وقد نالت هذه السياسة دعماً شعبياً كبيراً في البنجاب الهندي. هناك مثال آخر وهو القائد الكشميري الشيخ عبد الله الذي ذهب إلى الباكستان كمبعوث لرئيس الوزراء نهرو عام ١٩٦٤، ويعتقد أنه توصل إلى نوع من التفاهم مع الرئيس أيوب خان. إلا أن هذا التفاهم لم يترجم على أرض الواقع منذ وفاة نهرو حتى عندما كان الشيخ ما يزال في الباكستان. كما لعب القادة السياسيون الكبار من ولاية تاميل نادو في الجنوب دوراً ماثلاً في التأثير على سياسة نيودلهي الخارجية تجاه سريلانكا.

ثالثاً، عملت حكومات الائتلاف على المستوى الفدرالي على إعطاء المجال لحكومات الولايات وقادتها للعب دور أكبر في قضايا السياسة الخارجية. فقد كانت الحكومة الفدرالية عادة تستشير الوزير الأول لولاية أندرا براديش، شاندرابابو نايدو، في القضايا المتعلقة بمبادرات السياسة الخارجية الهامة حيث كان الحزب الذي ينتمي إليه نايدو شريكاً هاماً في الائتلاف على المستوى الفدرالي.

أخيراً، بالرغم من عدم تغيير الموقف الدستوري إلا أن قوى العولمة قد أدت إلى ظهور ممارسات وإمكانيات جديدة قد تمنح الوحدات المكونة دوراً أكبر في المستقبل. يمكن رؤية هذا بشكل خاص في عملية صنع السياسة الاقتصادية الخارجية. فالعديد من المؤسسات والهيئات المالية الدولية مثلاً تتفاوض بشكل مباشر مع حكومات الولايات في الهند. ويتم إجراء نقاشات ومفاوضات مستقلة بين هذه المؤسسات مثل البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، وصندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وبين حكومات الولايات المختلفة. كما يوجد في ولاية أندرا براديش خلية تابعة لمنظمة التجارة العالمية تتناول القضايا التي تخص المنظمة. وفي الوقت الذي أصبحت فيه ولايات الهند الجنوبية محوراً لتطوير برامج الكمبيوتر ونقطة تركيز للاستثمار الأجنبي فإن على الحكومة الفدرالية أن تأخذ في الاعتبار رغبات السياسة لهذه الولايات عند صياغة السياسة الاقتصادية الخارجية. وفي ظل زيادة المنافسة بين الولايات الهندية للحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن كبار المسؤولين في حكومات الولايات يبادرون للسفر إلى الخارج للتفاوض حول شروط وبنود الاستثمار مع المؤسسات المعنية. كما عملت الحركات المناهضة للعولمة على لعب دور في التأثير على شروط وبنود الاستثمار والإنتاج في مناطق محددة.

لقد خلقت قوى التكامل الإقليمي أيضاً مجالاً سمح للوحدات المكونة أن تلعب دوراً. كما ساعد الضغط من حكومة سيكيم Sikkim على الإسراع في فتح الروابط

التجارية التقليدية بين ولاية سيكيم الهندية والصين عبر ممر ناثولا Nathula. كما أقام الوزير الأول لولاية سيكيم، باوان تشاملنغ Pawan Chamling، مجموعة دراسية أوصت توصية قوية بفتح الممر. كما دعمت ولاية البنغال الغربية مبادرة خليج البنغال للتعاون الفني الاقتصادي متعدد القطاعات (BIMSTEC) الذي يربط بين جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا من أجل إنشاء مجموعة خليج البنغال الاقتصادية. إن هذا سيجعل من كولكاتا (عاصمة ولاية البنغال الغربي) مرة ثانية محور التجارة والاقتصاد كما كانت عليه في أوائل القرن العشرين.

هذا التغيير البطيء المتواصل في تشكيل سياسة البلاد الخارجية يلقي ترحيباً في جميع أرجاء الهند. تحتاج الهند، التي تتميز بالتنوع والتعدد، تغييراً في أسلوب صنع السياسات من أجل التكيف مع واقعها متنوع الخواص. إن وجود أسلوب استشاري عضوي وإبداعي لصنع السياسة الخارجية سيكون أكثر انسجاماً مع احتياجات الناس وقد يشكل أساساً لإجماع وطني حقيقي.